

البرلمان الأوروبي يفرض قيود على تزويد السعودية بالأسلحة وأجهزة مراقبة

شدد البرلمان الأوروبي في أحدث تقرير له، دول الاتحاد، على تشديد الرقابة على صادرات الأسلحة للإمارات والسعودية، بسبب ما وصفه الانتهاكات الصارخة التي سجلت في حرب اليمن، ودعا في نفس الوقت إلى حظر تزويد الدول- التي وصفت بالقمعية وذكر منها مصر والبحرين والسعودية والإمارات وفيتنام- بمعدات وتكنولوجيا المراقبة.

وجاء في تقرير 2019- 2024، بشأن تصدير الأسلحة: تنفيذ الموقف المشترك، أن "الاتحاد الأوروبي، هو مصدر للأسلحة إلى كل من السعودية والإمارات، في حين أنه وفقاً لفريق الخبراء البارزين الإقليميين والدوليين التابع للأمم المتحدة، فإن أطراف النزاع المسلح في اليمن قد ارتكبت ولا تزال ترتكب جرائم تنتهك القانون الدولي. وحث البرلمان الأوروبي جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، على الامتناع عن بيع الأسلحة وأي معدات عسكرية إلى السعودية والإمارات، وأي عضو في التحالف الدولي، وكذلك الحكومة اليمنية وأطراف النزاع الأخرى.

دعا إلى حظر تزويد الدول- التي وصفت بالقمعية وذكر منها مصر والبحرين والسعودية والإمارات- بمعدات

وتكنولوجيا المراقبة ورحب التقرير الذي أصدره البرلمان الأوروبي بقرار حكومة بلجيكا والدانمارك وفنلندا وألمانيا واليونان وإيطاليا وهولندا باعتماد قيود على صادرات أسلحتهم إلى الدول الأعضاء في التحالف الذي تقوده السعودية والمتورطة في حرب اليمن، على حد وصف المصدر.

وتدد البرلمان الأوروبي، باستمرار عدد من حكومات الاتحاد بتزويد الرياض وأبوظبي بأسلحة، بالرغم من أنه يلاحظ في بعض الحالات وفق ما أفادت به المنظمات غير الحكومية، أنه "تم استخدام الأسلحة المصدرة إلى تلك البلدان في اليمن، حيث يجد 22 مليون شخص أنفسهم بحاجة إلى المساعدة الإنسانية والحماية".

وشدد البرلمان الأوروبي في تقريره على ضرورة التزام الدول الأعضاء في الاتحاد، للوقف الاختياري لتصدير الأسلحة إلى الدول المتورطة في أزمة اليمن، وفرض قيود كاملة؛ تؤدي إلى حظر الأسلحة من الاتحاد الأوروبي.

حث جميع الدول الأعضاء في الاتحاد، على الامتناع عن بيع الأسلحة وأي معدات عسكرية إلى السعودية والإمارات، وكذلك الحكومة اليمنية وأطراف النزاع الأخرى ودعا المصدر الأوروبي، الدول الأعضاء إلى أن تحذو حذو ألمانيا وفنلندا والدنمارك التي تبنت، بعد مقتل الصحفي جمال خاشقجي، قيودا على صادراتها من الأسلحة إلى السعودية.

وفي نفس التقرير جدد البرلمان الأوروبي دعواته الأخيرة لإنهاء صادرات تكنولوجيا المراقبة وغيرها من المعدات التي يمكن أن تسهل القمع الداخلي، إلى العديد من البلدان، بما في ذلك مصر والبحرين والسعودية والإمارات وفيتنام.

يدعو الدول الأعضاء ، فيما يتعلق بضوابط التصدير، إلى إيلاء اهتمام أكبر للبضائع التي يمكن استخدامها للأغراض المدنية والعسكرية على حد سواء. واعتبر التقرير الذي يرفع لقادة دول الاتحاد أن الدول الأعضاء لم تحدد سياسة مشتركة تنظم نقل مكونات الأسلحة إلى بلدان عدة، والتي من شأنها أن تضمن أن أي تصدير إلى دول العالم الثالث من الدولة العضوة في الاتحاد الأوروبي يتماشى مع السياسة المتبعة في منظومة بروكسل، حيث تم التأكيد على "أن بعض الدول الأعضاء لا تزال تعتبر عمليات نقل الأسلحة والمنتجات المتعلقة بالدفاع داخل الاتحاد الأوروبي مماثلة لعمليات التصدير إلى دول العالم الثالث". واعتبر هذا الإجراء تحديًا خاصًا في ظل الخروقات المسجلة حول استغلال تلك الأنظمة القمعية لمعدات الرقابة والتصديق على الحريات.

يلاحظ أن الالتزامات الدولية التي قطعها الشركاء الأوروبيون، وفق التقرير، تمتد إلى توفير المعلومات المتعلقة بخطط المراقبة الوطنية وعمليات نقل الأسلحة، مع إمكانية تجهيز دول العالم الثالث عسكرياً، الأمر الذي يتطلب مراقبة على مستوى الاتحاد الأوروبي.

ويستعد الاتحاد الأوروبي، لطلب قائمة مفصلة بالمعدات المنقولة إلى هذه الدول بموجب إطار سياسة الطوارئ ليتم نشرها. وأكد تقرير البرلمان الأوروبي، على أنه في سياق صندوق الطوارئ الأوروبي، من المحتمل أن يقدم صك جديد على مستوى الاتحاد الأوروبي، تقييماً مشتركاً للمخاطر قبل أي قرار بنقل الأسلحة والذخيرة إلى دول العالم الثالث.

ومن شأن هذا التقرير أن يعزز من القيود التي تنوي الحكومات الأوروبية على فرضها على الإمارات والسعودية مع الاتهامات الموجهة لهما بارتكاب مجازر وانتهاكات في حق المدنيين في اليمن.